



دراسة وتحليل ميزان المدفوعات العراقي للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٨)

محمد حسن عودة*^a ، حسين علي احمد^b ، علي طالب شهاب^c
جامعة البصرة / كلية الادارة والاقتصاد

الملخص

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي ، كونه بياناً أساسياً ومنسقاً تدرج فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي ، وهو ذو جانبي لتلك المعاملات (القيود الدائنة والقيود المدينة) ، ويحتل ميزان المدفوعات أهمية بالغة على مستوى الاقتصاد المحلي لأي بلد ، إذ يعكس محتوى هيكل الانتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية ومدى استجابته لتطور قوى الانتاج دولياً . حيث ان الصادرات مورد للنقد الاجنبي والذي تنحصر مهمته في تمويل المستوردات والمدفوعات الخارجية الاخرى للحكومة والقطاع الخاص. ارتبطت الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات والنشاط الاقتصادي والمجتمع بسعر النفط ، لذلك نجد العراق بين فترة واخرى امام عجز كبير في موازنته وميزان مدفوعاته وتدني احتياطياته وعدم الإلتزام بسداد التزاماته ، وهذا يجعله بين الحين والاخر في أزمة اقتصادية ومالية.

معلومات المقالة

تاريخ البحث
الاستلام: ٢٠٢١/٤/٣
تاريخ التعديل: ٢٠٢١/٤/١٨
قبول النشر: ٢٠٢١/٤/١٨
متوفر على الأنترنت: ٢٠٢١/٨/٢٩

الكلمات المفتاحية :
التجارة الخارجية
نظرية دورة حياة المنتج
نظرية أقتصاديات الحجم
نظرية تشابه الأذواق
ميزان المدفوعات

The Study and analysis of the Iraqi balance of payment: 2003-2018

Muhammed Hassan Awda*^a , Hussien Ali Ahmed^b , Ali Talib Shihab^c
Albasrah University / College of Administration and Economics.

Abstract

The balance of payment is considered as a window for the national economy toward the international economy. It is an essential statement of all economic transactions between the economy and other countries. It includes both debt and indebted articles. However, the balance of payment occupies a major importance on the domestic level for any country, where it reflects the production structure, and economic power and its competitiveness capacity. Moreover, it shows the extent of the economy interaction with the global progress of production power, in which the exports are source of foreign currencies that in turns used to meet the country imports and other foreign payments for the government and private sector.

Besides, the public budget, balance of payment and society economic activities were linked with the oil price. Therefore, the Iraqi economy is under a big deficit of its public budget and balance of payment. This led to reduce the currency reserves and mitigate the ability of the economy to manage it commitments, this has drove the economy to an economic and financial crisis from time to another.

Key words: foreign trade, product life cycle theory , economies of scale , taste similarity theory , balance of payments.

إقليمياً ام دولياً ، ويرتبط هذا المؤشر بالإمكانات الانتاجية المتاحة وقدرة البلد على التصدير والاستيراد وانعكاس ذلك على رصيده من المعاملات ، وما لذلك من اثار على الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات.

المقدمة

تعد التجارة الخارجية مؤشراً جوهرياً للقدرة الانتاجية التنافسية ومعياراً لتطور البلدان وتوازنها، والتي من خلالها تطل على العالم الخارجي فيتم التفاعل بين محيطين او اكثر سواء كان

*

Corresponding author : E-mail addresses : .

2021 AL – Muthanna University . DOI:10.52113/6/2021-11/201-216

المدفوعات ومن ثم التوازن الاقتصادي والمحاسبي لميزان المدفوعات.

فروض البحث

هل نجحت سياسات الدولة العراقية من تقليل الاعتماد على النفط وزيادة الاعتماد على القطاعات السلعية في تحسين وضعية الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات والذي يعد مؤشراً للتنمية والكفاءة الاقتصادية.

منهجية البحث

اعتمد الباحث على منهج التحليل الوصفي عن طريق جمع البيانات وتحليلها للتعرف على طبيعة وتطور ميزان المدفوعات .

الحدود المكانية والزمانية

يغطي البحث الحدود الزمانية (٢٠٠٣ – ٢٠١٨) ويعتقد الباحث بأهميتها بالنسبة للعراق ، اذ تعد بداية التغير السياسي والاقتصادي في العراق ونهايتها اخر سنة تم الحصول على البيانات المنشورة ، وتشمل الدراسة دولة العراق فقط.

هيكلية البحث

جاء البحث ضمن أربعة محاور أساسيه وهي كالآتي :
المحور الاول : الاطار المفاهيمي للتجارة الخارجية وأهميتها ونتائجها.

المحور الثاني : نظريات التجارة الخارجية.

المحور الثالث : طبيعة ميزان المدفوعات العراقي.

المحور الرابع : تحليل ميزان المدفوعات العراقي للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٨).

الاطار النظري

✓ التجارة الخارجية

اولاً : مفهوم التجارة الخارجية

ينصرف مفهوم التجارة الخارجية الى عملية تبادل لرأس المال والسلع والخدمات عبر الحدود الدولية أو المقاطعات الاقليمية على وفق اتفاقيات وشروط مسبقه بين البلدان المستفيدة (joseph,walsh,2005:424) . وايضاً هي عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى وتشمل عملية تبادل السلع المادية وغير المادية أي الصادرات والاستيرادات المنظورة وغير المنظورة (الصوص، ٢٠٠٨: ٩).

أي يمكن القول إن التجارة الخارجية تحدث بين وحدتين اقتصاديتين أو أكثر بسبب المزايا النسبية لكل منهما ، اذ تؤدي تلك المزايا الى حدوث اختلاف نسبي في الاسعار يعكس الفرق في تكاليف الانتاج داخل كلا الوحدتين إذ يشكل هذا الاختلاف

ان غالبية البلدان تركز على دراسة وتحليل التجارة الخارجية من اجل معرفة مدى مساهمة الاقتصاد المحلي في النشاط الدولي والوقوف على حجم الثقل الذي تسهم فيه صادراتها ووارداتها مع البلدان الأخرى .

يتميز الاقتصاد العراقي بمحدودية النوع في نمطه الانتاجي (المعروف السلعي) ، في حين يتصف طلبه بالتنوع مما يستلزم دراسة وتحليل كلاً من التجارة الخارجية ومكونات ميزان المدفوعات.

من خلال الدراسة الممعة لميزان المدفوعات العراقي نجد هيمنة الصادرات النفطية على النشاط التصديري ، فقد تجاوزت الصادرات النفطية ٩٨% من مجمل الصادرات وتراوح باقي الصادرات بين ١% و ٢% من مجموع الصادرات مما يعني غياباً شبه كامل لهذا النشاط ، وبالمقابل تركز الاستيرادات على السلع الاستهلاكية وغياب السلع الانتاجية ومستلزمات الانتاج وهذا يؤشر غياب الاستثمار المحلي والاجنبي .

ان الحقيقة المؤلمة لميزان المدفوعات العراقي هي اعتماده كلباً على الايرادات النفطية ، وان النمو الحاصل في الناتج المحلي الاجمالي يمثل نمواً في الايرادات النفطية مما يجعل الاقتصاد العراقي دالة لسوق النفط ، وهذا يبدو واضحاً للعيان عند أي انخفاض لاسعار النفط العالمية . حيث انه كلما انخفضت اسعار النفط العالمية نجد ان الاقتصاد العراقي يدخل في نفق الازمة المالية.

مشكلة البحث

على الرغم من الاهمية التي يكتسبها الميزان التجاري وميزان المدفوعات كقوة دافعة للتنمية والرفاهية الاقتصادية . الا ان الميزان لم يسجل اية صادرات تذكر بعد عام ٢٠٠٣ ، وما يذكر من صادرات تنحسر بالنفط وبعض الاشياء الطفيفة التي قد لا تذكر ، مما ادى ذلك الى اختلافات هيكلية في ميزان المدفوعات والتي كانت بسبب انخفاض مشاركة القطاعات السلعية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي لذلك اضطر العراق على الاعتماد على الاسواق العالمية .

أهداف البحث

يهدف البحث الى تحليل مكونات ميزان المدفوعات العراقي ، وكذلك معرفة الدور الذي تؤديه كلاً من الصادرات النفطية وغير النفطية في تحديد وضع ميزان المدفوعات العراقي

أهمية البحث

تكمّن أهمية البحث من خلال تفعيل السياسات النقدية والمالية والتجارية والاستثمارية للوصول الى الهدف النهائي وهو تنويع الناتج المحلي الاجمالي وتحسين وضع الميزان التجاري وميزان

وهي احدى وسائل قوة الدولة وعظمتها (بريهي وكشيش ، ٢٠١٧ : ٣٢١) .

ثالثاً : أسباب قيام التجارة

١- الندرة النسبية لعناصر الانتاج جعلها غير قادرة على تغطية الاحتياجات الانتاجية والاستهلاكية بسبب نمو السكان المتزايد ، لذلك تم اللجوء الى التجارة الخارجية لسد النقص في الاحتياجات ، أي يمكن القول عدم استطاعة أي دولة مهما بلغ تطورها تحقيق الاكتفاء الذاتي بسبب عدم توافر الموارد الاقتصادية بالقدر الكافي لكونها تمتاز بالندرة النسبية مقابل تعدد حاجات الانسان (البياتي والشمرى ، ٢٠٠٩ : ٤٢) .

٢- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدم في الانتاج من بلد الى آخر ، وينتج عن هذا الاختلاف تفاوت في امثلية استخدام الموارد الاقتصادية ، ففي ارتفاع مستوى التكنولوجيا تنتصف الانتاجية بالكفاءة العالية وعلى العكس في حالة انخفاض مستوى التكنولوجيا يخضع الانتاج لانخفاض الكفاءة الانتاجية ، وعليه يمكن القول ان ارتفاع الكفاءة الانتاجية الذي نتج عن ارتفاع مستوى التكنولوجيا سوف تزيد من قدرة الانتاج المحلي من منافسة سلع الدول الاخرى والذي يتم عن طريق التجارة الخارجية (نور ، ٢٠١٧ : ١٣) .

٣- تحقيق المنافع من عملية التبادل التجاري اذ تقوم الدولة بتصدير الفائض من السلع والخدمات التي تتمتع في انتاجها وتصديرها بميزة نسبية وتنافسية ، وتستورد السلع ذات الندرة النسبية وبأسعار اقل نسبياً من تكلفة انتاجها محلياً ، وعليه فان ندرة أو وفرة عناصر الانتاج بين الدول هي التي تقودها الى عملية التبادل التجاري ، أي تسهم في تحقيق التوازن في السوق الداخلية للدول وذلك نتيجة التوازن بين الكميات المطلوبة والمعروضة من السلع والخدمات (كامل علاوي وآخرون ، ٢٠١٨ : ٢٥٩ – ٢٦٢) .

٤- ان اختلاف الميول والأذواق ، الناجم عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات الانتاجية المتميزة ، حيث ان المستهلكين في كل بلد يسعون للحصول على السلعة ذات المواصفات عالية الجودة ، لتحقيق اقصى منفعة ممكنة منها ، وتزداد أهمية هذا العامل مع تزايد متوسط دخل الفرد في البلد أي انها تسهم في زيادة رفاهية الافراد والارتقاء بالأذواق وإشباع حاجات الافراد من السلع والخدمات (داود وآخرون ، ٢٠٠٢ : ٣) .

وخلاصة القول ان التجارة الخارجية تعد منفذاً لتصريف فائض الانتاج والحصول على العملة الصعبة كما تعد مركز قوة لأي بلد وخاصة الصادرات منها وكذلك تستطيع أي دولة الحصول على المزيد من السلع والخدمات باقل تكلفة ممكنة ، إستناداً لمبدأ التخصص وتقسيم العمل (عبد العظيم ، ٢٠٠٠ : ٢٤) .

النسبي في الاسعار حافظاً للتجارة بين تلك الودحتين . وعليه يمكن القول إن التجارة الخارجية هي عملية تبادل تجاري تتم بين الدولة والعالم الخارجي (مطر وآخرون ، ٢٠٠١ : ١٣) .

وهذا يقودنا الى معرفة مفهوم الصادرات والاستيرادات ، إذ يمكن تعريف الصادرات بأنها السلع والخدمات المنتجة في بلد ما والتي تشتري من قبل المستهلكين في بلد آخر أو هي عملية انتاج سلع وخدمات في بلد ما يتم بيعها في أسواق بلد آخر (kimberely Amadeo, 2010) .

في حين ينصرف مفهوم الاستيرادات على انها عملية شراء السلع أو الحصول عليها من بلد آخر ، أو هي عملية نقل السلع والخدمات من بلد الى بلد آخر (Merriam-webster, 2004) . وبعد التطرق الى مفهوم الصادرات والاستيرادات لابد من بيان مفهوم ميزان المدفوعات والذي هو عبارة عن بيان أساسي ومنسق لجميع التعاملات الاقتصادية التي تتم بين مواطنين وحكومات ومؤسسات محلية لبلد من البلدان مع مواطني وحكومات ومؤسسات أجنبية . وهو ذو جانبين لتلك المعاملات ، كما انه أسلوب لتنظيم الاستلامات والمدفوعات النقدية في تلك المعاملات الدولية خلال مدة زمنية معينة ، عادة ما تكون سنة (M.chocholiades, 1978:38-48) .

واخيراً يمكن القول إن ميزان المدفوعات هو الفرق بين الدخل الناتج من الصادرات وتكاليف الاستيرادات من الخارج .

ثانياً : أهمية التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية دور مهم في حياة الامم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، وذلك من خلال تنظيم الموارد الاقتصادية ، إذ تعد التجارة الخارجية مؤشراً على القدرة الانتاجية والتنافسية في السوق الخارجي وذلك من خلال القدرة التصديرية والاستيرادية وأثرها في رصيد الدولة من العملات الأجنبية وفي الميزان التجاري ، فضلاً عن انها تعطي فرصة لتحقيق المكاسب أي الحصول على سلع وخدمات بتكلفة أقل مما لو تم انتاجها محلياً ، كما انها تحقق التوازن في السوق الداخلية نتيجة التوازن بين كميات العرض والطلب (عبد العزيز ، ٢٠١٣ : ١٧١) . وايضاً تؤدي التجارة الخارجية الى تقسيم العمل والتخصص على مستوى دول العالم وكذلك تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية ، إذ تستطيع هذه الدول عن طريق التجارة الخارجية الحصول على ما تحتاجه من تكنولوجيا ومواد مصنعة ونصف مصنعة وخبرات فنية لتحقيق برامجها الإنمائية وعليه يمكن القول إن التجارة الخارجية تعمل على خلق فرص عمل جديدة وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي وتحقيق معدلات نمو مطردة ، وتساعد على توفير خيارات افضل للمستهلكين وذلك من خلال جعل المنتجات الجديدة متاحة لكل دول العالم . والشيء المهم هو ان التجارة الخارجية تساعد على اقامة وترصين العلاقات الودية وعلاقات الصداقة بين الدول

رابعاً : العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

هناك العديد من العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية ويمكن اجمالها بما يلي (خضير وعبد الله، ٢٠١٨ : ٣٣٣- ٣٣٤):

١- سهولة المواصلات وتكاليف النقل : فالدولة التي تحظى بتكاليف رخيصة ومواصلات جيدة بينها وبين الدول الاخرى يزداد حجم تجارتها على العكس من باقي الدول التي لا تحظى بهذه الخاصية .

٢- انعدام العوائق الاصطناعية بين الدول : فنظام الحصص والرسوم الجمركية وما الى ذلك من الانظمة التي تتبعها الدول المتخلفة من الواردات تعرقل التجارة الخارجية وتقل من كميتها .

٣- التفوق النسبي في معظم فروع الانتاج وارتفاع الكفاءة الانتاجية لها : فكما كانت الدولة تتمتع بالتفوق النسبي وكفاءة عالية لبعض الصناعات فان هذا يؤدي بدوره الى دعم اتجاه الدول الى التخصص ومن ثم الى توسعها في هذه الصناعة وزيادة صادراتها .

٤- التجارة الدولية غير المنظمة : النظريات اهملت التجارة غير المشروعة أو التهريب إذ تمثل هذه في الوقت الحاضر نشاطاً مهماً لذا لا بد من اخذها بعين الاعتبار .

٥- اختلاف الأنواع والآراء حول السلع : في بعض الاحيان توجد نوعيات كثيرة من السلع نفسها مثل (أنواع السيارات والمشروبات الغازية... الخ) وفي كثير من الاحيان تصدر الدول بعض النوعيات وتستورد في الوقت نفسه نوعيات اخرى مما يخلق ما يسمى بظاهرة التجارة البينية للسلعة نفسها .

٦- تأثير الدخل : نظريات التجارة الخارجية تعطي دوراً فعالاً ومكانه مهمة لجانب الطلب وخاصة نظرية ليندر التي تعد من أهمها وأشهرها ، وتستند الى افتراضين أولهما احتمال تصدير الدولة لسلعة ما يزداد مع توافر الأسواق المحلية للسلعة والثاني هو أن مجموعة السلع الموجودة في الاسواق المحلية تعتمد على معدل دخل الفرد .

٧- الشركات متعددة الجنسيات : تمثل التجارة بين هذه الشركات وبين فروعها جزءاً كبيراً ومتزايداً من الحجم الكلي للتجارة ، ونظراً لأهميتها الإضافية في نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول فان عملية انتاج السلع لم تعد تتم في دولة واحدة وإنما تتم من خلال انتاج الأجزاء بواسطة الشركات ذات الميزة النسبية أو ذات حقوق ملكية للتكنولوجيا المطلوبة لإنتاج هذا الجزء في دول مختلفة (سلعة عالمية) ، فالشركات متعددة الجنسية تسهم بشكل كبير في نمو التجارة الخارجية خصوصاً بين الدول التي توجد لديها فروع مهمة .

خامساً : النتائج المرجوة من قيام التجارة الخارجية

يمكن اجمال النتائج المرجوة من قيام التجارة الخارجية بالنقاط التالية (الكليدار وناصر ، ٢٠١٤ : ٢٨) :

١- لأغراض الانتاج : دور التجارة الخارجية في تزايد الاستيرادات الضرورية من مستلزمات التنمية .

٢- لأغراض التراكم : دور التجارة الخارجية في تكوين راس المال لتمويل التنمية .

٣- لأغراض التنمية : دور التجارة الخارجية في تحقيق التحولات الهيكلية للاقتصاد بما يحقق التنمية .

٤- لأغراض الرفاهية : دور التجارة الخارجية في زيادة الرفاه الاقتصادي نتيجة حصول الفرد على اكبر اشباع لحاجته عن طريق استهلاك السلع المستوردة التي تسد حاجة الطلب المحلي المتزايد ، كذلك الحصول عليها بسعر اقل مما ينتج محلياً .

✓ نظريات التجارة الخارجية

١- نظرية التكاليف المطلقة لأدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠)

الذي يعد مؤسس المدرسة الكلاسيكية التي سادت الفكر الاقتصادي الاوربي عقب انهيار النظام التجاري ، يرى سميث ان ثروة الامم تقاس بما تنتج من سلع لاشباع الحاجات الانسانية المتعددة وهذه تتوقف بدورها على ظاهرة التخصص وتقسيم العمل من ناحية ، وعلى توزيع قوة العمل بين الانشطة المنتجة وغير المنتجة من ناحية اخرى ، وحسب سميث فأن اختلاف التكاليف المطلقة هو أساس قيام التبادل الدولي (الشمري والعزاوي ، ٢٠١٩ : ٢٢١) .

٢- نظرية التكلفة النسبية ١٨١٧ (ريكاردو)

طبقاً لهذه النظرية ستتخصص كل دولة في انتاج السلع التي يمكن انتاجها بنفقات اخص نسبياً، أي السلع ذات الميزة النسبية فيها ، وستقوم باستيراد السلع التي تتمتع دول اخرى بميزة نسبية فيها .

أي ان الاختلاف بين الدولتين في النفقة النسبية هو الذي ادى الى التبادل ، فالشرط الضروري لقيام تبادل تجاري بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها هو ان تختلف النفقات النسبية لانتاج هذه السلع من دولة الى اخرى ، وعند توافر هذا الشرط فسيكون من مصلحة كل دولة ان تخصص في انتاج تلك السلع التي تتمتع فيها بنفقة نسبية اقل ، أي تتميز بميزة نسبية اكبر ، وذلك بالمقارنة بالدول الاخرى ، وان أهم ما تركته هذه النظرية دفاعها عن التخصص الدولي وحرية التجارة ، اذ انها نجحت في بيان أهمية الواردات بعد ان انكرها التجاريون (دبي ، ٢٠٠٩ : ١٦) .

٣- نظرية القيم الدولية (١٨٠٦-١٨٧٣)

قام ميل بتطوير نظرية التكلفة النسبية من خلال تثبيت التكلفة لكل من السلعتين وافترض بدلاً من ذلك ان الذي يتغير هو حجم الانتاج من السلعتين وبذلك فقد حرر ميل نظرية ريكاردو من افتراض ان العمل هو أساس القيمة كما عالج ميل مسألة تحديد معدل التبادل الدولي من خلال استخدام منحنيات الطلب المتبادل ، وبين ميل الى ان رغبة كل بلد في عرض صادراته من السلع

المرحلة الاولى: مرحلة البدء بانتاج منتج جديد ، ويتركز الانتاج هنا محلياً (في الولايات المتحدة الامريكية). ويترافق ذلك بادخال تعديلات على المنتج ليتوافق مع اذواق المستهلكين ، دون السعي للتصدير خارجياً .

المرحلة الثانية: هي مرحلة النضوج ، حيث تبدأ باستقرار مواصفات المنتج ، ويبدأ الانتاج على نطاق اوسع بما في ذلك التصدير لدول اخرى مرتفعة الدخل (وقد يعتمد المنتجون الى نقل جزء من انتاجهم خارجياً للاستفادة من انخفاض الاجور او انخفاض تكاليف الانتاج الاخرى ، او القرب من السوق او المواد الاولية) ، بمعنى ان هذه النظرية تسمح بانتقال عناصر الانتاج عبر الحدود .

المرحلة الثالثة: الوصول الى المنتج المعياري وتعود المستهلكين على المنتج وانتشار أساليب انتاج المنتج من خلال اتفاقيات التراخيص ، والمشروعات المشتركة ، والتجسس الصناعي .

وبناءً على ذلك فانها تعد خطوة متقدمة على نظرية هكشير-اولين ، من حيث اخذها بنظر الاعتبار وفورات الحجم ، وحركة الاستثمار الدولي ، وديناميكية المزايا النسبية ، ومن ثم فانه يمكن عدها صيغة ديناميكية لنظرية المزايا النسبية (الكويت ، متاح على شبكة الانترنت www.warab-api.org).

٦- نظرية الفجوة التكنولوجية ١٩٦١

تعتمد نظرية الفجوة التكنولوجية في تفسيرها لهيكل التجارة الخارجية بين الدول ، على امكانية حيازة احدى الدول على طرائق فنية متقدمة للانتاج تمكنها من انتاج سلع جديدة او منتجات ذات جودة افضل او منتجات بنفقات اقل ، الامر الذي يؤهل الدول الى اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول وتؤدي بذلك الى قيام التجارة الخارجية من خلال (ديب ، ٢٠٠٣ : ٥٣):

أ- زيادة الكفاءة النسبية لاحدى الدول في انتاج السلع التي تنتج في جميع الدول اطراف التبادل الدولي ، وبالتالي اكتساب هذه الدولة لميزة نسبية دون غيرها من الدول.

ب- دخول احدى الدول بمنتجات جديدة ذات مستويات تكنولوجية متقدمة الى الاسواق الدولية في الوقت الذي لا تستطيع الدول الاخرى انتاجها داخلياً بسبب الضعف التكنولوجي .

وقد اطلق الاقتصادى بوسز اسم تجارة الفجوة التكنولوجية على النموذج الذي اسسه ، نموذج الفجوة التكنولوجية يمكن تحديدها بيانياً بالتالي:

يعتمد على مقدار استيراداته ، بمعنى ان الصادرات تتغير على وفق معدلات التبادل التجاري السائدة بين البلدان المشاركة في التجارة ، وادخل ميل جانب الطلب على التحليل بهدف تحديد معدلات التبادل بين هذه البلدان وبناءً على ذلك يتم تحديد مفهوم التوازن بين البلدان المشاركة فعلياً في التجارة ، بأنه الوضع الذي تكون فيه صادرات البلد مساوية لاستيرادات ذلك البلد الاخر المشارك معه في التجارة وان الانحراف لمعدل التبادل الدولي عن التبادل الداخلي سيزيد من مكاسب ذلك البلد في التجارة الخارجية (نور ، ٢٠١٧ : ١٨).

٤- النظرية الحديثة في التجارة لـ Heckscer- ohiu ١٩١٩

ان الحصول على مكاسب متبادلة من التجارة الخارجية يتوقف على اختلاف معدلات التبادل الداخلية بين السلع من بلد الى اخر ، وان اكبر مكسب يتحقق لكل بلد في حالة تخصصه في انتاج السلعة التي يتميز فيها نسبياً .

ويمكن القول ان الفكرة الاساسية لهذه النظرية تتمثل بالآتي :

ان اختلاف التكاليف النسبية مرجعه الاختلاف النسبي بين معطيات البلدان من عوامل الانتاج ، فالبلد غالباً يكون له ميزة نسبية في السلع التي يتطلب انتاجها عوامل الانتاج الاكثر وفرة نسبية في البلد ، وعلى العكس يكون للبلد غالباً تخلف نسبي في السلع التي يتطلب انتاجها عامل الانتاج الاكثر ندرة نسبية في البلد .

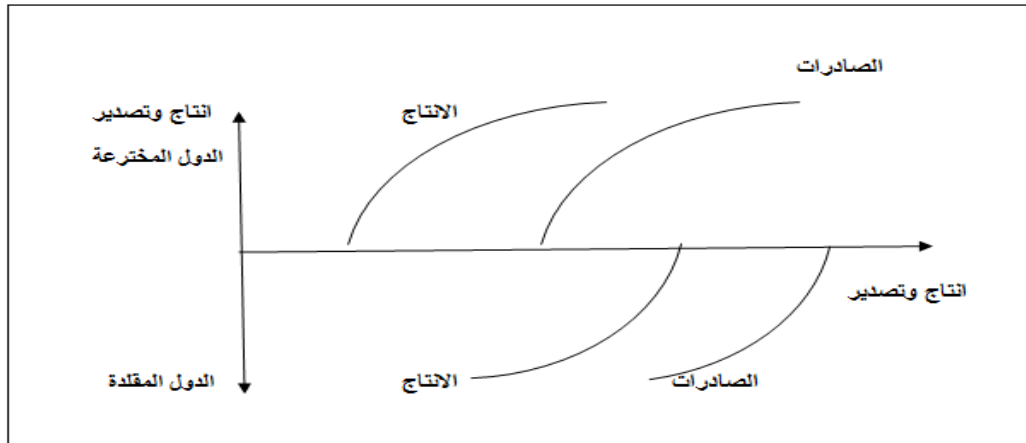
أي ان الاختلافات في الوفرة النسبية لعوامل الانتاج بين البلدان هي التي تؤدي الى قيام التجارة الخارجية بينهم ، حيث ان صادرات كل بلد ستكون من السلع التي تتفوق في انتاجها على غيرها من البلدان ، وذلك لان تكلفة انتاجها ، ومن ثم أسعارها تكون منخفضة نسبياً عن الاسعار السائدة في البلدان الاخرى ، اما استيراداتها فستكون من السلع التي يحتاج انتاجها الى عوامل انتاج غير موجودة محلياً ، أو تعاني فيها البلدان من عجز نسبي في وفرتها ، ومن ثم فان السبب الاساسي لقيام التبادل الدولي بين بلدين هو امكانية الحصول على السلعة من الخارج بتكلفة أقل من تكلفة انتاجها محلياً (جويد ، ٢٠١٣ : ١٧٧).

٥- نظرية دورة حياة المنتج ١٩٦٦ الـ ريمونر فارتون R

Vernon

من خلال تفسيره لدورة حياة منتج جديد في الولايات المتحدة الى ان يستقر على صورة معيارية في ارجاء العالم ، على وفق هذه النظرية ، يمر انتاج منتج معين في ثلاثة مراحل:

الشكل (١) نموذج الفجوة التكنولوجية



المصدر : سامي عفيفي حاتم ، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية ، الكتاب الاول ، الدار المصرية اللبنانية ، مصر ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٤٠ .

اقتصاديات الحجم والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الانتاج، وتعبير متكافئ تنشأ وفورات الانتاج الكبير نتيجة لانخفاض نفقات الانتاج مع توسع العمليات الانتاجية، وتعد التفرقة بين المنتجات الصناعية تامة الصنع (السلع الاستهلاكية) والمنتجات نصف المصنعة (السلع الوسيطة) في جانب، والدول الصناعية الصغيرة (ذات السوق الداخلي الصغير) والدول الصناعية الكبيرة (ذات السوق الداخلي الكبير) في جانب آخر.

عنصراً أساسياً من عناصر هذه النظرية، فالدول الصناعية صغيرة الحجم تتجه الى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع نصف المصنعة او الوسيطة لعدم قدرتها على التأثير في اذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الاخرى ، وعلى العكس من سذلك تحصل الدول الصناعية كبيرة الحجم على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في انتاج السلع تامة الصنع او السلع الاستهلاكية بسبب قدرتها على التأثير في اذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الاخرى ومن هنا يمكن القول ان نظرية اقتصاديات الحجم تسعى الى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير ، مثل الولايات المتحدة الامريكية ، المانيا الاتحادية ، فرنسا ، المملكة المتحدة ، ايطاليا ، وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير مثل بلجيكا وهولندا (حاتم، ٢٠٠٥ : ٢١٤).

٩- نظرية التفوق التكنولوجي ١٩٧٩ Paul Krugman

طرح Paul Krugman نموذجاً خاصاً بتطوير نظريات (التفوق التكنولوجي ١٩٧٩) اذ يفترض في هذا النموذج ان العالم يتكون من دول الشمال التي تضم الدول الصناعية مصدر الاختراعات وانتاج السلع الجديدة وقسم جنوبي يتكون من الدول النامية التي تقوم صناعتها على عمليات التقليد ، كما انه يعد ان

٧- نظرية تشابه الانواع

قام بهذه الدراسة الاقتصادي ليندر عام ١٩٦١ ، ولقد فرق ليندر في تفسيره للتبادل الدولي بين تجارة السلع المصنعة وتجارة المنتجات الاولية.

بالنسبة للمنتجات الاولية يرى ليندر ان تبادلها يتم على وفق الميزة النسبية ، أي ان تفسير ليندر لتجارة المنتجات الاولية يتوافق مع تفسير هكشير واولين واختلاف نسب عناصر الانتاج . اما فيما يخص المنتجات الصناعية فترجح حسب ليندر الى أهمية الطلب المحلي للسلع المصدرة فهو يرى ان السوق الخارجي ما هو الا امتداد للسوق المحلي ، إذ يقول كثافة التجارة الخارجية لمنتج ما تأتي من طلبه القوي ومن ثم انتاجه في السوق المحلية.

ففي المنتجات الصناعية كل دولة ستقوم بتصدير المنتجات التي يتوافر لديها سوق محلية كبيرة داخل الدولة نفسها والسبب في ذلك يعود الى ان الانتاج لاغراض تغطية السوق المحلية ينبغي ان يكون متسعاً بحيث يمكن للشركات الوصول الى اقتصادات الحجم ومن ثم الى تخفيض التكاليف الى الحد الذي يجعلها تخترق الاسواق الدولية وهذا يعني ان التجارة تنشأ بين دول تتماثل في دخولها وهيكل اسواقها ، هذا ما يفسر ان نسبة كبيرة من التجارة الدولية تتم فيما بين الدول المتقدمة (علي ، ٢٠١٣ - ٢٠١٤).

٨- نظرية اقتصاديات الحجم

تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويراً وتعديلاً اخر لنظرية هكشير- اولين لنسب عناصر الانتاج باداخلها وفورات الانتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسة للمزايا النسبية المكتسبة فهذه النظرية تعد توافر سوق داخلي ضخم شرطاً أساسياً لتصدير تلك السلع التي يتم انتاجها في ظل شروط

غير المقيمين وذلك خلال فترة معينة عادةً ما تكون سنة (شقيري وآخرون ، ٢٠١٥ : ١٨٨) .
وعليه يمكن القول إنه بيان احصائي او سجل منظم يوضح جميع المعاملات الاقتصادية (حقوق وديون) مع العالم الخارجي ، وذلك خلال مدة معينة عادةً ما تكون سنة .

ثانياً : أهمية ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات من أهم المقاييس التي يمكن ان تحدد الوضع الاقتصادي من فائض او عجز مالي ، ونستعرض ادناه اهم خصائص ميزان المدفوعات التي توضح تلك الاهمية والتي يمكن اجمالها بالاتي (الاميري ، ٢٠١٧ : ٤٨ - ٤٩) .

- ١- يوفر ميزان المدفوعات قاعدة احصائية متكاملة عن المعاملات الاقتصادية التي يترتب عليها التزامات ، وايضاً يلخص المعاملات الاقتصادية التي تساعد في توفير الوسائل النقدية لمواجهه تلك الالتزامات .
- ٢- يظهر ميزان المدفوعات المشكلات الاساسية ومعطيات الاقتصاد الوطني سواء من وجهة النظر المحلية او الدولية .
- ٣- يتم في ميزان المدفوعات وصف حاله العلاقات الاقتصادية للدولة ومن ثم اخبارها عن المركز الاقتصادي الدولي الذي تحتله للمساعدة في الوصول الى قرارات تخص السياسات النقدية والمالية والتجارة الخارجية والتمويل الدولي .
- ٤- يبين تحليل الميزان قدرة الدولة على مواجهه استيراداتها والمعاملات الاقتصادية الاخرى بواسطة تصديرها للسلع ، او اذا كانت تعمل على تخفيض اصولها الاجنبية والعمل على تراكم مطلوبات اجنبية او فيما إذا كان قادراً على استلام منح من الخارج .
- ٥- يوضح كشف ميزان المدفوعات عند دراسته اذا كانت الدولة دائنة او مدينة .
- ٦- يعكس هيكل المعاملات الاقتصادية في الميزان قوة الاقتصاد الوطني وقابلية ودرجة تكيفه مع المتغيرات التي تحصل في الاقتصاد الدولي إذ يعكس حجم وهيكل الصادرات والمنتجات ، بما فيه العوامل المؤثرة فيه مثل حجم الاستثمارات ودرجة التوظيف ومستوى الاسعار والتكاليف الخ .
- ٧- يؤثر الميزان في مستويات اسعار الصرف من خلال مدى توافر العملة خارج او داخل الاقتصاد ويعطي مؤشراً للسلطات الاقتصادية على مدى صلاحية السياسات الاقتصادية المتبعة .
- ٨- يساعد الميزان السلطات العامة في تخطيط التجارة الدولية من الناحية السلعية والجغرافية للسياسات المالية والنقدية ، فتعد المعاملات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والاشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية .

العمل هو عنصر الانتاج الوحيد ويرى ان السبب الأساسي الذي يجعل الدول الصناعية تعرض السلع الجديدة هو توافر اليد العاملة الماهرة ، فضلاً عن توافر البنية التكنولوجية المناسبة وبالتالي وجود الاقصاديات الخارجية.

توصل Krugman من خلال (دالة المنفعة للمنتجات) الى تخصص دول الشمال في انتاج المنتجات الجديدة وتخصص دول الجنوب في انتاج المنتجات التقليدية ، ويعود سبب هذا التخصص حسب هذه الدالة الى معدل يشير الى الاجور في دول الشمال مقسوماً على الاجور في دول الجنوب ، فاذا كان هذا المعدل يساوي الواحد الصحيح فانه يمكن للطرفين سواء الدول المتقدمة ام المتخلفة انتاج السلع التقليدية على حد سواء ، اما اذا كان اكبر من الواحد الصحيح فالدول المتقدمة تتخصص في انتاج السلع الجديدة وتخصص الدول النامية في انتاج السلع التقليدية ، اما اذا كان اقل من الواحد الصحيح فان الطلب على السلع الجديدة يصبح متزايداً.

ويؤكد Krugman في نهاية تحليله على ان الاجور النسبية اصبحت دالة في كل من قوة العمل النسبية وانتاج السلع الجديدة ، ومن ثم فان الاجر في البلدان المتقدمة يعتمد على الاهمية النسبية الخاصة بالمنتجات الجديدة التي تقوم الدول المتقدمة بانتاجها ، كما ان المزيد من الاختراعات يؤدي الى زيادة الاجر النسبي في الدول المتقدمة .

ويعطي هذا التحليل ديناميكية متطورة لنظرية المزايا النسبية والتي لا تكون متاحة مره واحدة للجميع وانما تتطور باستمرار ، فحسب Krugman الميزة النسبية لدول الشمال مرتبطة بقدراتهم على التجديد او الاختراع وتزول عن طريق نقل التكنولوجيا وظاهرة التقليد من قبل دول الجنوب (جميله ، ٢٠١٣ - ٢٠١٤ : ٢٣ - ٢٤) .

✓ طبيعة ميزان المدفوعات العراقي

أولاً : مفهوم ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل محاسبي موجز تدرج فيه تفاصيل جميع العلاقات الاقتصادية بين المقيمين في الدولة – من افراد او شركات او جهات حكومية – وبين غير المقيمين فيها خلال مدة زمنية محددة تكون غالباً سنة (Jamec C : 16, 1976: Ingram) ، او عبارة عن سجل منظم مختصر لجميع العمليات التجارية الدولية التي تتم بين دولة ما وبين دول العالم الخارجي ، وتسجل هذه العمليات في السجل المذكور في الجانب الدائن او في الجانب المدين وذلك حسب طبيعة هذه العمليات (خليل ، ٢٠٠٥ : ٧٧٣) ، كما يمكن القول إنه بيان احصائي مصنف بالمعاملات الاقتصادية كافة التي تتم بين المقيمين في الدولة (افراد ، شركات ، هيأت حكومية) والمقيمين في بقية الدول الاخرى ، الذي يشار اليهم للسهولة بالأجانب أو

٩- يوفر الميزان فرصة لتقييم اثر انخفاض قيمة العملة ، ومن ثم بيان مدى اثرها على زيادة او عدم زيادة صادرات الدولة بسبب انخفاض قيمة العملة ، وذلك من خلال النظر الى الجزء الخاص من الحساب الجاري في كشف ميزان المدفوعات .

ثالثاً : عناصر ميزان المدفوعات

٤- ميزان حركة الذهب والنقد الاجنبي : تقويم تسوية المدفوعات عن طريق التعاملات الاجنبية او الذهب ، والذي كان من وسائل الدفع الاكثر قبولاً في الوفاء بالالتزامات الدولية ، فتسوي الدولة عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب الى الخارج ، كما يمكنها في حالة وجود فائض بشراء كمية من الذهب من الخارج على وفق قيمة هذا الفائض .

٥- فترة السهو والخطأ : تستعمل هذه الفقرة من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (أي تساوي جانب المدين مع الجانب الدائن) ، لان تسهيل العمليات يكون تبعاً لطريقة القيد المزدوج ، وتستخدم هذه الفقرة ايضاً في الحالات التالية .

أ- الخطأ في تقييم السلع والخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف اسعار صرف العملات .

ب- قد تؤدي ضرورات الامن القومي للبلد الى عدم الافصاح عن مشترياته العسكرية من اسلحة وعتاد لذلك تم ادراجها بفقرة السهو والخطأ .

٦- تحليل ميزان المدفوعات العراقي للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٨)
العراق كغيرة من الدول النامية تؤدي التجارة الخارجية دوراً مهماً في اقتصاده ، إذ تعد المصدر الاساسي في حصوله على احتياجاته من السلع الرأسمالية اللازمة لتنفيذ مشروعاته التنموية ، وكذلك تزويده بالسلع الاستهلاكية والكمالية والضرورية ، وبهذا تسهم التجارة الخارجية في موازنة العرض المحلي مع الطلب المحلي المتزايد على هذه السلع (احمد ، ١٩٨٦ : ٥٢) .

أولاً : هيكل الصادرات العراقية

ان اتجاه تطور الصادرات من حيث الحجم والهيكل لإي بلد لا يمكن فصله عن اتجاه حجم وبنية الاقتصاد المحلي ، فالتطورات التي حصلت في حجم وبنية الصادرات العراقية ماهي الا نتيجة للتغيرات التي طرأت على بنية الاقتصاد العراقي .

جدول (١) صادرات العراق النفطية وغير النفطية للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٨) (مليون دينار)

السنوات	اجمالي الصادرات	الصادرات النفطية	معدل النمو %	نسبة الصادرات النفطية %	الصادرات غير النفطية	نسبة الصادرات غير النفطية %
2003	18412245.6	15968301.6	----	86.73	2443944	13.27
2004	25877930	25718100	61.06	99.38	159830	0.62
2005	34811480.6	34638138.6	34.68	99.50	173342	0.50
2006	44786629.8	44449219.8	28.32	99.25	337410	0.75
2007	49685450	49469590	11.29	99.57	215860	0.43
2008	76025237.3	75786637.3	53.20	99.69	238600	0.31
2009	46133568	45974448	39.34 -	99.66	159120	0.34
2010	60564582	60336432	31.24	99.62	228150	0.38
2011	93226185	92969955	54.09	99.73	256230	0.27

0.31	342804	99.69	17.78	109504424	109847228	2012
0.38	395274	99.62	4.78 -	104274097	104669371	2013
0.22	217404	99.78	4.53 -	99551905.2	99769309.2	2014
0.44	227409	99.56	48.30 -	51467976	51695385	2015
0.22	107338	99.78	5.97 -	48395991	48503329	2016
9.57	7195820.6	90.43	40.48	67984462.0	75180282.6	2017
6.95	7625552.6	93.05	50.18	102100453.0	109726005.6	2018

المصدر : البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية ، للسنوات (٢٠٠٣ – ٢٠١٨) ، بغداد .

يعود الى تقلبات اسعار النفط العالمية ، وكذلك الانفلات الامني الاعمال التخريبية التي تعرضت لها انابيب نقل النفط الامر الذي يحد من حجم الصادرات النفطية ، والذي ينعكس سلباً على حجم الصادرات والذي بدوره يؤدي الى انخفاض حجم الايرادات ، ويوضح الجدول (١) نسبة الصادرات النفطية الى مجمل الصادرات الكلية ، اذ كانت نسبة الصادرات النفطية ٨٦.٧٣% عام ٢٠٠٣ ثم لتصل الى ٩٩.٧٣% عام ٢٠١١ ثم الى ٩٣.٠٥ % عام ٢٠١٨ .

ان متوسط مساهمة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات للمدة ٢٠٠٣ - ٢٠١٨ ما مقداره ٩٧.٨١% ، اما فيما يخص نسبة الصادرات غير النفطية الى اجمالي الصادرات فقد بلغت عام ٢٠٠٣ بما هو نسبته ١٣.٢٧% ثم انخفضت دون الواحد الصحيح الموجب للمدة من (٢٠٠٤ - ٢٠١٦) ثم اخذت بالارتفاع بعد هذه المدة لتصل الى ما نسبته ٩.٥٧% ، ٦.٩٥% لعامي ٢٠١٧ ، ٢٠١٨ على التوالي ، وعلية فان متوسط مساهمة الصادرات غير النفطية الى اجمالي الصادرات للمدة ٢٠٠٣ - ٢٠١٨ ما مقداره ٢.١٩% ، وهذا انعكس على مجمل الايرادات العامة والايادات النفطية والايادات غير النفطية كما موضح في الجدول (٢) .

وبعد ما اصبح النفط المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي العراقي ، بوصفه الممول الرئيس للموازنة وما لهذا القطاع من اهمية كبيرة انعكست بشكل واضح على صادرات العراق . من الجدول (١) الذي يبين حجم الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية ونسبتها الى مجمل الصادرات للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٨) ، نجد ان صادرات العراق قد ارتفعت من (١٨٤١٢٢٤٥٦) مليون دينار عام (٢٠٠٣) الى (٧٦٠٢٥٢٣٧.٣) مليون دينار عام (٢٠٠٨) ثم انخفضت الى (٤٦١٣٣٥٦٨) مليون دينار عام ٢٠٠٩ ثم أخذ بالارتفاع بعد عام ٢٠٠٩ وصولاً الى (١٠٩٧٢٦٠٠٥.٦) مليون دينار عام ٢٠١٨ ، في حين ان الصادرات النفطية ارتفعت هي ايضاً لاعتماد العراق على النفط في صادراته من مجمل الصادرات بشكل كبير ، نجد ان الصادرات النفطية ارتفعت ايضاً من (١٥٩٦٨٣٠١.٦) مليون دينار عام (٢٠٠٣) الى (٧٥٧٨٦٦٣٧.٣) مليون دينار عام ٢٠٠٨ ثم انخفضت الى (٤٥٩٧٤٤٤٨) مليون دينار عام ٢٠٠٩ ثم ارتفعت الى (١٠٢١٠٠٤٥٣.٠) مليون دينار عام ٢٠١٨ ، ان المدة التي تلت عام ٢٠٠٣ تميزت قيمة الصادرات النفطية بالتذبذب ، ان الارتفاع والانخفاض في قيمة الصادرات النفطية في هذه المدة

جدول (٢) الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٨) (مليون دينار)

السنوات	الايرادات العامة	الايرادات النفطية	الايرادات غير النفطية	نسبة الايرادات غير النفطية الى الايرادات العامة %	نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة %
2003	15985527	15760396	225131	1.41	98.59
2004	32988850	32625108	363742	1.10	98.90
2005	40435740	39453950	981790	2.43	97.57
2006	49055544	46908043	2147501	4.38	95.62
2007	54964849	53163644	1801205	3.28	96.72
2008	80641040	77589442	3051598	3.78	96.22
2009	55243526	51752349	3491177	6.32	93.68
2010	70178223	66923337	3254886	4.64	95.36
2011	103989088	102452810	1536278	1.48	98.52
2012	119817223	117271044	2546179	2.13	97.87
2013	113840075	111107939	2732136	2.40	97.60

92.11	7.89	8314200	97072400	105386600	2014
78	22	14600409	51790118	66390527	2015
83.14	16.86	7805623	38489884	46295597	2016
84.14	15.86	12264026	65071929	77335955	2017
89.73	10.27	10950014	95619820	106569834	2018

المصدر : وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، للسنوات (٢٠٠٣ - ٢٠١٨) ، بغداد ، صفحات متفرقة .

حيث ان مساهمه الايرادات النفطية الى اجمالي الايرادات العامة للمدة ٢٠٠٣ - ٢٠١٨ ما مقداره ٩٣.٣٦% ، في حين بلغت مساهمة الايرادات غير النفطية الى اجمالي الايرادات العامة للمدة نفسها ٦.٦٤% .

ثانياً : هيكل الاستيرادات العراقية

ان هيكل الاستيرادات بفعل عملية التنمية العامة والتنمية الصناعية الخاصة تخضع لتغيرات مهمة تتزامن مع التغيرات التي تحصل في هيكل كل من الطلب والانتاج ، فكلما ارتفعت معدلات التنمية اتجهت الاهمية النسبية للاستيرادات من السلع الاستهلاكية باتجاه الانخفاض ، وبما ان الاقتصاد العراقي يعيش حالة من الانخفاض في معدلات النمو وانخفاض نسبة الانتاج الى ادنى مستوياته ومع انهيار كامل للبنى التحتية ، ادى ذلك الى تزايد الطلب على السلع الاستهلاكية سواء كان من قبل الحكومة او القطاع الخاص (البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٨ : ٤٦-٤٩) .

احتل قطاع التجارة الخارجية موقعاً مهماً في تحديد ابعاد ومسار خطة التنمية الاقتصادية الشاملة ، إذ تسهم الصادرات في زيادة الدخل القومي ، اما الاستيرادات فهي تساهم بصورة غير مباشرة في رفع معدلات نمو الدخل القومي وذلك عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من الحصول على السلع الاستثمارية ومستلزمات الانتاج اللازمة لعملية التنمية ، فعملية التنمية تؤدي الى زيادة الطلب الاستهلاكي بسبب زيادة الدخل وما يترتب على ذلك من زيادة في الاستهلاك ، وبما ان الجهاز الانتاجي

جدول (٣) حجم الاستيرادات في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٨) (مليون دينار)

السنوات	الاستيرادات	معدل نمو الاستيرادات
2003	18833916	-----
2004	30952242	64.34
2005	34568508	11.68
2006	32286910	- 6.60
2007	27002831	- 16.37
2008	41775997	54.71
2009	48568455	16.26
2010	51380901	5.79
2011	55929393	8.85
2012	68800879	23.01
2013	69201400	0.58
2014	63102521	- 8.81
2015	46463669	- 26.37
2016	40792962	- 12.20
2017	57333501.0	40.55
2018	67227432.0	17.26

المصدر : البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية ، للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٨) ، بغداد ، صفحات متفرقة .

يلاحظ من الجدول (٣) ارتفاع الاستيرادات من (١٨٨٣٣٩١٦ مليون دينار عام ٢٠٠٣ الى (٥١٣٨٠٩٠١)

الطلب المحلي الداخلي ، ادى ذلك الظهور الى عجز حقيقي في الميزان التجاري للعراق عند استبعاد النفط عن صادرات العراق ، وتذبذب الميزان التجاري للعراق مع النفط بين الموجب والسالب خلال مدة الدراسة ٢٠٠٣ – ٢٠١٨ كما هو موضح في الجدول (٤).

مليون دينار عام ٢٠١٠ ثم ليصل الى (٦٧٢٢٧٤٣٢.٠) مليون دينار عام ٢٠١٨ ، في حين بلغت اعلى قيمة للاستيرادات عام ٢٠١٣ (٦٩٢٠١٤٠٠) مليون دينار. ان اختلال الهيكل التجاري للاقتصاد العراقي واعتماده على المورد الوحيد وهو مورد النفط في توليد النفقات ، وزيادة اعتماد الاقتصاد العراقي على زيادة مستوى الاستيرادات لإشباع

جدول (٤) الميزان التجاري في العراق للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٨) (مليون دينار)

السنوات	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	الاستيرادات	الميزان التجاري مع النفط	الميزان التجاري باستثناء النفط
2003	15968301.6	2443944	18833916	- 2865614.4	- 16389972
2004	25718100	159830	30952242	- 5234141.9	- 30792411.9
2005	34638138.6	173342	34568508	- 69630.6	- 34395166
2006	44449219.8	337410	32286910	- 12162310.2	- 31949499.6
2007	49469590	215860	27002831	- 22466759	- 26786971
2008	75786637.3	238600	41775997	- 34010640.5	- 41537396.8
2009	45974448	159120	48568455	- 2594007	- 48409335
2010	60336432	228150	51380901	- 45347269	- 51152751
2011	92969955	256230	55929393	- 37040562	- 55673163
2012	109504424	342804	68800879	- 407035446	- 68458075.4
2013	104274097	395274	69201400	- 35072696.6	- 68806126.4
2014	99551905.2	217404	63102521	- 36449384.4	- 62885116.8
2015	51467976	227409	46463669	- 5004307	- 46236260
2016	48395991	107338	40792962	- 7603029	- 40685624
2017	67984462.0	7195820.6	57333501.0	- 50535039	- 50137680.4
2018	102100453.0	7625552.6	67227432.0	- 34873021	- 59601879.4

المصدر : البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية ، للسنوات (٢٠٠٣ - ٢٠١٨) ، بغداد ، صفحات متفرقة .

عليه من انخفاض في الايرادات العامة للدولة خلال هذه السنوات ، اما بقية السنوات فقد اتصف الانفاق الاستهلاكي بنموه بمعدلات موجبه .

ان هيمنه النفقات الاستهلاكية على الميزانية العامة للدولة العراقية خلال المدة ٢٠٠٣ – ٢٠١٨ كان على حساب تراجع وانخفاض النفقات الاستثمارية ، اذ تشكل نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة (٢٠.٣١ %) ونسبه النفقات الاستهلاكية الى النفقات العامة (٧٩.٦٩ %) خلال مدة الدراسة ٢٠٠٣ – ٢٠١٨ .

وبالرغم من ان التخصيصات الاستثمارية تحمل في كثير من سنوات الدراسة معدلات نمو موجبة الا انه لا يمكن الحكم عليه بأنه يصب باتجاه تقوية الجهاز الانتاجي للاقتصاد العراقي وخصوصاً القطاع الصناعي والزراعي (الحربي) ، ٢٠٠٨ : (١٤٧) .

تجدر الاشارة ان مشكلة الاقتصاد العراقي ليست بالاعتماد على المورد الوحيد وهو النفط فقط وانما في كيفية التصرف بأموال النفط ، فعند النظر الى سلوك الانفاق العام للسياسة الماليه في العراق بعد عام ٢٠٠٣ نجد ان طريقة صرف الاموال لا تقل خطورة عن احادية جمعها من المورد الناضب، بل نجد هناك نمواً مطرداً في النفقات الاستهلاكية في اغلب سنوات دراسته. اذ حقق معدل نمو سالباً في كثير من سنوات دراسته إذ انخفض الانفاق الاستهلاكي من ٥٢٣٠١١٨١ مليون دينار عام ٢٠٠٨ الى ٤٥٩٤١٠٦٢ مليون دينار عام ٢٠٠٩ وذلك لانخفاض الانفاق العام من ٦٧٢٢٧٧١٩٦ مليون دينار عام ٢٠٠٨ الى ٥٥٥٨٩٧٢١ مليون دينار عام ٢٠٠٩ وبمعدل نمو سالب (١٢.١٦ %) تائراً بالازمة العالمية وانخفاض الايرادات النفطية تبعاً لذلك ، وكذلك انخفاض الانفاق العام للسنوات (٢٠١٤ ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦) اذ حقق معدل نمو سالباً قدرة (٢٥.٥٥ %) (١١.٥٩ %) (٣٥.٤٩ %) على التوالي ، بسبب الظروف الامنية التي عصفت بالبلاد وانخفاض اسعار النفط وما ترتب

ثالثاً : تحليل ميزان المدفوعات العراقي

من اجل الوقوف على تطور التجارة الخارجية في العراق لا بد من تحليل ميزان المدفوعات وتطورة .

جدول (٥) تطور ميزان المدفوعات العراقي للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠١٨ (مليون دولار)

السنوات	العجز / الفائض	معدل النمو السنوي %
2003	- 19007	136.3
2004	4212.0	- 321.6
2005	4122.0	- 2.1
2006	7360.8	78.6
2007	11757.3	59.7
2008	18000.8	53.1
2009	- 5000.8	- 127.8
2010	6286.3	- 225.7
2011	10393.7	65.3
2012	7986.8	- 23.6
2013	7860.9	- 1.6
2014	- 11871.2	- 251.0
2015	- 13473.6	- 213.5
2016	- 8344.1	- 38.1
2017	2701.2	- 132.4
2018	6595.8	144.2

المصدر: البنك المركزي العراقي . المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، النشرات السنوية للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٨).

كذلك عجز صافي الحساب الرأسمالي والمالي بمقدار ٧١٠٠.٠ مليون دولار ، في حين ظهر صافي الخطأ والسهو قيمة موجبة بمقدار ٤.٤ ملايين دولار (تقرير البنك المركزي العراقي ، ٢٠٠٦ : ٤٤ - ٤٧) .

وتجدر الاشارة الى ان الفترة من ٢٠٠٤ – ٢٠٠٨ قد حقق ميزان المدفوعات فائضاً والسبب يعود في ذلك الى انفتاح الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي (السوق العالمية) .

اما عام ٢٠٠٩ فقد شهد عجزاً في ميزان المدفوعات العراقي بسبب الازمة المالية العالمية إذ بلغ مقدار العجز ٥٠٠٠.٨ مليون دولار ، وبمعدل نمو سنوي سالب ١٢٧.٨ % عن عام ٢٠٠٨ سجل صافي الحساب الجاري عجزاً مقداره ٩١٩.٧ مليون دولار ، في حين حقق الميزان التجاري فائضاً بمقدار ٤١٤٥.٦ مليون دولار ، إذ كانت نسبة الصادرات النفطية من الميزان التجاري ٩٩ % ، وسجل صافي الحساب الخدمات عجزاً مقداره ٦٣٨٤.٦ مليون دولار ، وهذا العجز جاء بسبب زيادة المدفوعات البالغة ٨٥٨٣.٦ مليون دولار الى الخارج ولا سيما خدمات النقل التي شكلت ٥٣ % من اجمالي العجز وخدمات التأمين ١٩ % والخدمات المالية بنسبة ٩ % من اجمالي العجز ، اما حساب صافي التحويلات بدون مقابل اذ سجل هو الاخر عجزاً مقداره ١٩٩٨.٤ مليون دولار جاء نتيجة استقطاع نسبة ٥ % من عوائد النفط الخام كمدفوعات لتعويضات حرب الخليج

ان وضع ميزان المدفوعات العراقي بعد عام ٢٠٠٣ لم يشهد أي تحسن في الميزان إذ بلغ مقدار العجز ١٩٠٠.٧ مليون دولار وبمعدل نمو سالب مقداره ١٣٦.٣ % ، فقد حقق الميزان التجاري فائضاً بمقدار ١٥٢.٦ مليون دولار ، اذ كانت نسبة الصادرات النفطية من الميزان التجاري بمقدار ٨٩ % ، اما حساب الدخل فقد سجل عجزاً مقداره ٣٦١.٧٠ مليون دولار ، واما صافي الحساب الخدمات فقد سجل عجزاً هو الاخر بمقدار ١٣٣٩.٤٠ مليون دولار ، في حين هناك فائض في صافي حساب التحويلات بدون مقابل فقد كان مقداره ٩٨٩.٠ مليون دولار . كما حقق صافي حساب رأس المال عجزاً مقداره ٣٦٩.١٠ مليون دولار ، اما فقرة الخطأ والسهو فقد سجل قيمة سالبة بمقدار ٥٩٣.٥٠ مليون دولار (تقرير البنك المركزي العراقي ، ٢٠٠٣ : ٣٤ - ٣٩).

حقق ميزان المدفوعات العراقي عام ٢٠٠٦ فائضاً بمقدار ٧٣٦٠.٨ مليون دولار وبمعدل نمو سنوي موجب ٧٨.٥ % اذ سجل الحساب الجاري فائضاً مقداره ٧٠٩٥.٦ مليون دولار فكان مقدار الفائض في الميزان التجاري ١١٨٢١.٩ مليون دولار ، إذ كانت نسبة النفط من صادرات الميزان ٩٧.٨ % من قيمة الصادرات الكلية ، اما حساب صافي الخدمات فقد سجل عجزاً بمقدار ٥١٦٣.٥ مليون دولار ، وكانت قيمة العجز في صافي حساب التحويلات بدون مقابل ٤٥٨.٦ مليون دولار ،

الكلية ، الامر الذي ينعكس على قيمه الشحن والتأمين التي بلغت ٥٨٥٦.٨ مليون دولار كون العراق من البلدان المتلقية لأغلب الخدمات ولا سيما خدمات النقل والتأمين المالية ، اما فيما يخص صافي الحساب المالي فقد شهد انخفاضاً مقداره (١٨٤٤.٥) مليون دولار ، كذلك شهدت التحويلات الرأسمالية في العجز بنسبة (-٨٤.٢%) إذ بلغ (-١.٥) مليون دولار عام ٢٠١٥ مقابل (-٩.٥) مليون دولار عام ٢٠١٤ ، أي بانخفاض مقداره ١٧٣٠٩.٧ مليون دولار ، وقد اظهرت هذه الفقرة بإشارة سالبه ، مما يعني ان هناك معاملات مدينة لم تسجل في ميزان المدفوعات ، او ان هناك معاملات تخص الاستيرادات سواء الحكومية ام للقطاع الخاص لم تغط بالكامل ، وربما تفسر ان هناك قيوداً دائنة قدرت اكثر من قيمتها (تقرير البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٥ : ٩٤ - ٩٨) .

من الجدول (٥) نرى ان ميزان المدفوعات العراقي لعام ٢٠١٨ حقق فائضاً مقداره ٦٥٩٥.٨ مليون دولار وبمعدل نمو سنوي موجب قدرة ١٤٤.٢% وقد اسهمت عدة عوامل في تحقيق هذا الفائض ، إذ حقق صافي الحساب الجاري فائضاً مقداره ٣٤٣٦٩.٥ مليون دولار خلال عام ٢٠١٨ ، وان ارتفاع هذا الفائض جاء بسبب ما حققه الميزان التجاري من فائض والذي كان بقيمه ٤٧٤٨٤.٢ مليون دولار وذلك بسبب زيادة الصادرات الكلية والتي بلغت ٨٦٣٥٩.٩ مليون دولار مقابل الاستيرادات الكلية والتي بلغت ٣٨٨٧٥.٧ مليون دولار ، اما العجز الذي اصاب صافي حساب الخدمات والذي كان بمقدار ١٢٤٢٩.٥ مليون دولار . كان بسبب زيادة المدفوعات التي كانت بمقدار ١٨٠٠٠.٣ مليون دولار والتي كانت اغلبها مدفوعات تتعلق بتكاليف الشحن والتأمين على الاستيرادات في حين المقبوضات تقدر بمبلغ ٥٥٧٠.٨ مليون دولار ، وشهد ايضاً الحساب الرأسمالي عجزاً مقداره (٥.٨) ملايين دولار ويشمل هذا الحساب التحويلات الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الاصول الثابتة فضلاً عن المنح الرأسمالية المقدمة الى العراق من قبل العالم الخارجي ، في حين ظهر صافي الحساب المالي بمبلغ مقداره ٢٢٣٠٢.٥ مليون دولار ، وقد ظهر هذا الحساب بإشارة موجبة ، كذلك حققت فقرة صافي الخطأ والسهو خلال عام ٢٠١٨ مبلغاً قدره ١٢٠٦١.٢ مليون دولار ، وقد ظهرت هذه الفقرة بإشارة سالبة مما يعني ان هناك معاملات مدينة لم تسجل في ميزان المدفوعات ، او ان هناك معاملات تخص الاستيرادات سواء الحكومية او للقطاع الخاص لم تغط بالكامل لعدم توافرها من المصدر (تقرير البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٨ : ٥٠ - ٥٣) يتضح من ذلك أن الاقتصاد العراقي لا يزال يعاني من مشكلات بنوية خطيرة تأتي في مقدمها أحاديته هذا الاقتصاد واعتماده على النفط كمصدر رئيس لتكوين الدخل المحلي وبقاؤه رهينة لتقلبات السوق النفطية ، وعليه لا بد من السعي بخطوات جادة من اجل تسريع عملية

الثانية من إيرادات النفط الخام ، اما الحساب المالي والراسمالي فقد سجل فائضاً بمقدار ٦٩٩٨.١ مليون دولار ، اما فقرة الخطأ والسهو سجلت قيمة سالبة بمقدار ٦٠٧٣.٤ مليون دولار (تقرير البنك المركزي العراقي، ٢٠٠٩ : ٤٢ - ٤٤).

ميزان المدفوعات لعام ٢٠١٢ حقق فائضاً قدرة ٧٩٨٦.٨ مليون دولار مقابل فائض قدرة ١٠٣٩٣.٧ مليون دولار عام ٢٠١١ ، اي بمعدل نمو سالب ٢٣.٦% ، إذ حقق الحساب الجاري فائضاً بمقدار ٣١٩١٠.٢ مليون دولار وبنسبة ١٥.٢% من الناتج المحلي الاجمالي ، وهذا بسبب ارتفاع نسبة الفائض في الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي الى ٢٢.١% إذ كان الفائض في الميزان التجاري ٤٦٣٧٣.٠ مليون دولار وذلك لتزايد نمو الصادرات الكلية نتيجة لزيادة عوائد تصدير النفط الخام خلال هذا العام والتي بلغت ٩٣٧٧٨.٥ مليون دولار مقابل ٧٩٤٠٧.٥ مليون دولار عام ٢٠١١ ، اما حساب صافي الخدمات فقد ارتفع العجز فيه ليصل الى ١٠٠١٧.٣ مليون دولار ، في حين حقق حساب صافي الدخل فائضاً مقداره ٦١٥.٢ مليون دولار والسبب في هذا الفائض هو الاستثمار في ادوات الخزائن الاجنبية ، وفوائد السندات المستحقة ، وفوائد العوائد الاجنبية ، والايادات الاخرى للبنك المركزي ووزارة المالية والبنوك .

صافي حساب التحويلات بدون مقابل سجل هو الاخر عجزاً مقداره ٥٠٦٠.٧ مليون دولار وهذا الارتفاع في العجز جاء بسبب التعويضات عن حرب الخليج الثانية وتسديد الحوالات للعمال المصريين ، وكذلك حقق الحساب الراسمالي والمالي فائضاً هو الاخر بمقدار ٢٥٠٧٦.٤ مليون دولار ، في حين ظهرت فقرة الخطأ والسهو بإشارة سالبة إذ سجلت مبلغاً بمقدار ٦٨٣٣.٨ مليون دولار (تقرير البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٢ : ٥٦ - ٦٠) .

شهد الاقتصاد العراقي عام ٢٠١٥ ركوداً اقتصادياً واضحاً تمثل بتراجع واضح لأوجه النشاط الاقتصادي ، واستقرار واضح للمستوى العام للأسعار ، واستقرار معدل التضخم العام الاساسي ليسجل ١.٧% فيما سجل معدل التضخم العام ما نسبته ١.٤% (تقرير البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٥ : ١٢) .

شهد ميزان المدفوعات العراقي لعام ٢٠١٥ عجزاً بمقدار (١٣٤٧٣.٦) مليون دولار مقارنة بعجز عام ٢٠١٤ الذي بلغ ١١٨٧١.٢ مليون دولار ، وزيادة هذا العجز جاء بسبب تراجع الفائض في صافي الحساب الجاري ، أي في الصادرات والاستيرادات السلعية والخدمية ، إذ سجل ٤١٢١.٣ مليون دولار لعام ٢٠١٥ بالمقارنة مع فائض عام ٢٠١٤ والذي بلغ ٢٤٤٢٧.٩ مليون دولار ، أي بانخفاض مقداره ٢٠٣٠٦.٦ مليون دولار أي بمعدل نمو سنوي سالب (٨٣.١%) ، إذ سجل الميزان التجاري فائضاً بمقدار ١٠٢٥٣.٣ مليون دولار ، في حين شهد صافي حساب الخدمات عجزاً بمقدار ٦٣٥٩.٨ مليون دولار والسبب يعود الى انخفاض اجمالي الاستيرادات

٨. تبعية الاقتصاد العراقي لمغيرات الاقتصاد العالمي، ثم انعكاس تلك التبعية على ميزان المدفوعات بالاتجاه السلبي .

التوصيات

١. بما ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد احادي الجانب أي انه يعتمد بصورة كبيرة على النفط، وبما ان النفط هو سلعة ناضبة لذلك لا يمكن الاعتماد عليه فقط، ولهذا من الافضل العمل على تنوع النشاط الاقتصادي العراقي كأنشطة القطاع الصناعي والزراعي والخدمي، والعمل على زيادة الصادرات غير النفطية لتجنب الاثار السلبية المحتملة في حالة الاعتماد على هذا المورد الناضب .

٢. العمل على زيادة انتاج المشتقات النفطية وتصديرها بدلاً من زيادة صادرات النفط الخام، وهذا ما يدر أرباحاً أعلى بكثير من الارباح التي يمكن الحصول عليها من تصدير النفط الخام، وهذا ما يعزز من قوة الاقتصاد للبلد، وذلك لان عملية التكرير للنفط الخام تؤدي الى زيادة السلع المنتجة ومن ثم يؤدي الى زيادة النشاط الاقتصادي للبلد .

٣. العمل على الاستغلال الامثل للموارد المتاحة للقضاء على احادية التصدير، وذلك من خلال خلق بدائل لصادرات المحروقات، وتوسيع قاعدة الصادرات ولا سيما في القطاع الصناعي والزراعي والخدمي والسياحي .

٤. خفض الانفاق الحكومي من خلال ترشيد الانفاق الاستهلاكي والاستثماري، وان يكون هذا الانفاق ضمن ما تحصل عليه من إيرادات لتجنب الاقتراض من الخارج او المصارف او الاصدار النقدي لسد العجز في الموازنة العامة .

٥. الترابط والتفاعل الايجابي والسلبي بين السياستين المالية والنقدية، وبما يخدم حركة وتطور الاقتصاد وبعيداً عن هيمنة السياسة المالية الا بما يسهم بدعم حركة الاقتصاد .

٦. اتباع سياسه الحماية على المنتجات الوطنية وضع دخول الضائع التي لها بديل في السوق المحلية، وفرض ضرائب جمركيه مرتفعة على السلع الكمالية والسلع الاستهلاكية الاخرى لتشجيع الانتاج الوطني، وتقديم الدعم سعري لبعض السلع لغرض تصديرها، لكي تكون قادرة على المنافسة في الاسواق العالمية لدعم الميزان التجاري (الذي يعتمد على الصادرات النفطية) .

٧. اثرت الصدمة المركبة الممثلة بداعش وهبوط اسعار النفط العالمية تأثيراً سلبياً في الاقتصاد العراقي منذ عام ٢٠١٤، إذ انكمش الاقتصاد غير النفطي انكماشاً كبيراً بسبب الحرب ضد داعش .

المصادر

الصوص، نداء محمد (٢٠٠٨). التجارة الخارجية . الطبعة الاولى، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان.

الاصلاح الاقتصادي واعطاء دور كبير للقطاع الخاص في الانشطة غير النفطية (الزراعة، الصناعة، السياحة، والاستثمار)، لغرض تحريك عملية النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل .

وعليه يمكن القول إنه لا يمكن تغير هيكل الاقتصاد العراقي والتخلص من الرعيبة التي تجعل الاقتصاد عرضة للازمات الخارجية، الا بعد ان تأخذ الانشطة الاقتصادية الاخرى غير النفطية دورها المطلوب في عملية التنمية .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١. ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد احادي الجانب لاعتماده الكبير على الصادرات النفطية، ولذلك يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية مزمنة بسبب التقلبات المستمرة للاسعار العالمية للنفط الخام بسبب اعتماد هذه الاسعار على عدة متغيرات.

٢. ان صادرات النفط في العراق هي صادرات نفط خام وليست مشتقات نفطية بالرغم من ان الاخيرة لها مردود اقتصادي كبير مقارنة بالنفط الخام .

٣. لا تزال صادرات العراق من السلع الاخرى الاولية او الصناعية عدا النفط تشكل نسبة ضئيلة، ولو تم استبعاد النفط من الميزان التجاري يتبين لنا العجز الكبير في هذا الميزان، إذ يستورد العراق اغلب احتياجاته من السلع سواء الزراعية ام الصناعية .

٤. عجز وعدم قدرة القطاع السلعي الصناعي او الزراعي وعدم مرونة الجهاز الانتاجي وضعف القطاع الخدمي، أسهم باعتماد العراق على سد احتياجاته من الخارج عن طريق زيادة الاستيرادات، مما انعكس ذلك على ميزان المدفوعات .

٥. تدهور سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار الذي يعد عائقاً امام الصادرات الذي يعد مشجعاً لزيادة الاستيرادات، وهذا ادى الى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات .

٦. بعد عام ٢٠٠٣ حقق ميزان المدفوعات فائضاً وان الاختلال ظل ملازماً له، اذ جاء هذا الفائض من الاعتماد على صادرات النفط الخام، أي فائض في الميزان التجاري وعجز في الحساب المالي والرأسمالي، أي عدم توازن ميزان المدفوعات .

٧. بعد عام ٢٠٠٣ أتجه ميزان المدفوعات نحو تحقيق فائض ليس بسبب زيادة الانتاج السلعي المحلي وانما بسبب رفع الحصار المفروض على العراق ورفع الحظر المفروض على تصدير النفط مما انعكس على فائض الميزان التجاري ومن ثم على ميزان المدفوعات .

مقدمة مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد ، غير منشورة.

محمود ، عماد علي. (٢٠٠٨). مدى فعالية التصحيح التلقائي لاختلال ميزان المدفوعات في البلدان النامية . رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة المستنصرية ، غير منشورة ، بغداد.

احمد ، فاتن فواد . (١٩٨٦). تجارة العراق الخارجية مع اشارة لعلاقاته التجارية مع دول السوق الاوربية المشتركة للفترة ١٩٧٠-١٩٨٧ . رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ، غير منشورة ، بغداد.

جمهورية العراق. (٢٠١٨). البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث . التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي.

الحري ، مازن عبد الكريم جاسم. (٢٠٠٨). دور السياسة النقدية في معالجة الفجوة التضخمية في العراق للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٦ . رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة ، غير منشورة ، البصرة.

البنك المركزي العراقي . (٢٠٠٣). المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، بغداد.

البنك المركزي العراقي . (٢٠٠٦). المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، بغداد.

البنك المركزي العراقي . (٢٠٠٨). المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، بغداد.

البنك المركزي العراقي . (٢٠١٢). المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، بغداد.

البنك المركزي العراقي . (٢٠١٥). المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، بغداد.

البنك المركزي العراقي . (٢٠١٨). المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، بغداد.

Joseph, walsh. (2005). Economics, 4th edition columbia university.

kimberely Amadeo. (2010). export and their effect. On the economy the balance. www.thebalance.com.

Merriam- Webster. (2004). Merriam-websters collegiate Dictionary. Merriam-webster .

M.chocholiades. (1978). International Monterey Theory and policy. ISE Mc. Grow-Hill, u.s.

Cambridge Dictionary. (2008). Cambridge advanced learners dictionary .

مطر ، موسى سعيد وآخرون . (٢٠٠١). التجارة الخارجية. دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، .

عبد العزيز ، سفيان. (٢٠١٣). دعم وتطوير القطاع الخاص كألية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات. بحوث اقتصادية عربية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة بشار ، العددان ٦١-٦٢ .

بريهي ، فارس كريم ، كشيح ، ميس عبد الامير. (٢٠١٧). الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للفترة (١٩٩٤-٢٠١٤) دراسة تحليلية . مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، العدد ، ١٠١ ، المجلة ٢٣ .

البياتي ، طاهر و الشمري ، خاله . (٢٠٠٩). مدخل الى علم الاقتصاد التحليل الجزئي والكلية . الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن .

نور ، هدى هاشم . (٢٠١٧) . التجارة الخارجية للعراق مع بعض الدول المجاورة وتأثيرها على الناتج المحلي الاجمالي للفترة ١٩٩٠-٢٠١٢ . رسالة ماجستير ، مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد، غير منشورة.

علاوي ، كامل وآخرون . (٢٠١٨). مبادئ علم الاقتصاد . متاح على شبكة الانترنت ،

<https://almerja.com/reading.php?idm=106239>

داود ، حسام علي وآخرون. (٢٠٠٢). اقتصاديات التجارة الخارجية . الطبعة الاولى ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان.

عبد العظيم ، حمدي . (٢٠٠٠). اقتصاديات التجارة الدولية . دار النهضة للطباعة والنشر ، عمان الاردن.

خضير ، نعيم احمد و عبد الله ، عبد الله محمد . (٢٠١٨). أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في التجارة الخارجية في العراق للفترة (٢٠٠١-٢٠١٦) . مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة تكريت ، المجلد (٣) ، العدد ٤٣ .

الكليدار ، قصي فاسم و ناصر ، سعد عزيز . (٢٠١٤) تحليل قياسي اقتصادي لتطور التجارة الخارجية وأثرها على الدخل القومي في العراق للفترة ١٩٥٠-٢٠٠٨ . مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، الجامعة ، العدد ٤١ .

خليل ، سامي . (٢٠٠٥). الاقتصاد الدولي . دار النهضة العربية ، القاهرة.

شقيبري ، موسى نوري وآخرون . (٢٠١٥). التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية . دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

الأميري ، امنة عبد الامير عبد الكري . (٢٠١٧). الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في الحساب المالي لميزان المدفوعات العراقي (دراسة تحليلية في البنك المركزي العراقي). رسالة ماجستير

Jamec. (1976).C.Ingram,International Economic.
Newyork University, 2ed.